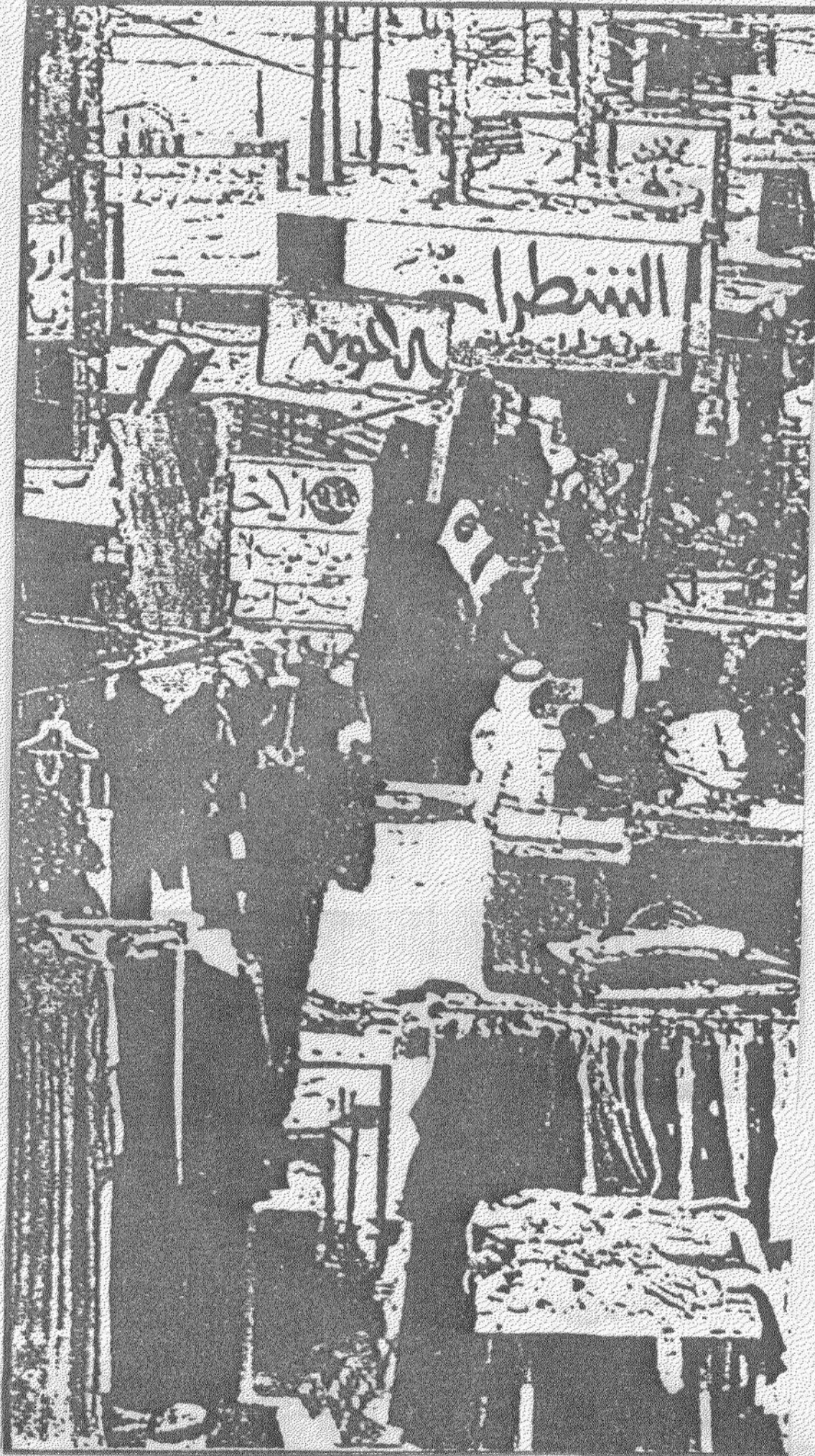


المصدر:
التاريخ:



تقدير امكانات التجارة يساهم باتخاذ قرارات سياسية صائبة
المنتجات المستوردة من الدول الأخرى يمكن استيرادها من الدول المشاركة

- لذلك سنعرض عرضا عاما للمقاييس التي طورت في
اسرائيل لتحديد تلك الصناعات. وبعد ذلك سنعرض
المقاييس التي قام عليها هذا البحث.

معايير توسيع التجارة وتحريكها.

حدد الكاتب، ليننمان، (١٩٦٦) ثلاثة معايير توضح
امكانية توسيع التجارة.

(١) - العناصر التي تشير الى اجمالي العرض للدولة
المصدرة.

(٢) العناصر التي تشير الى اجمالي الطلب للدولة المستوردة.

(٣) العناصر التي تمثل معارضة ليننمان لتجارة مباحث
لمشتري ممكن.

* ان اجمالي العرض واجمالي الطلب اوضح ليننمان لهما
معايير بمساعدة الانتاج القومي الخام لكلا الدولتين. ان
معاوضة التجارة يتم قياسها بمساعدة الابعاد الجغرافية
بين الدول.

البعد الجغرافي وفقا لرؤية ليننمان يعد معيار تكلفة
النقل كلما زاد البعد الجغرافي زادت تكلفة النقل. ويحدد
كورد بليبرغر (١٩٦٢) تأثير البعد الجغرافي في اطار محدد
من البضائع وفق المعيار التالية: سرعة النقل، خصائص
طريق النقل، الوزن، الحجم وخصائص فيزيائية أخرى.

كون كل من اراد وهيرش (١٩٨٢) نموذجا مشابهها للنموذج
الذي وضعه ليننمان لتحديد الصناعات القابلة للتجارة
بين الدول المجاورة. ولكن اجمالي العرض للدول المصدرة تم
وضع معايير عن طريق اجمالي الاستيراد للدولة المستوردة
كما تم وضع معايير للمعارضة التجارية عن طريق متغيرين
هما

الخصائص الاقتصادية

لاسرائيل والدول العربية

معالجة الخصائص الاقتصادية للدول العربية المقصود
بها الدول التالية (في الجزء القادم يتم تحليل امكانية
التجارة بالنسبة لخمس دول عربية فقط) في اسيا -
العراق، تركيا، سوريا، الاردن ولبنان.

في شمال افريقيا - المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر
والسودان.

في شبه الجزيرة العربية - المملكة العربية السعودية،
اليمن، الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة.

ان المعطيات التي يتم معالجتها في هذا الجزء يتم
جمعها بصفة اساسية منذ عام ١٩٨٨ وذلك بسبب قلة
المعطيات المتعلقة بسنوات سابقة وبخاصة فيما يتعلق
بالدول العربية مثل سوريا، ليبيا بصفة خاصة وكذلك دولة
الامارات العربية المتحدة. يقوم تحليل امكانية التجارة بين
اسرائيل والدول العربية الذي سيتم عرضه في الجزء التالي
على معطيات تبدأ ايضا من سنة ١٩٨٨ وذلك للسبب نفسه
الذي سبق ذكره.

■ اتاجية الاسرائيلي

٦ اضعاف متوسط

الناحية العربي

مع المتوسط

■ اسرائيل تصد

مايزواي ١٠٪ من

الادارات

العربية بما

فيها المتوسط

الانتاج ياتي من الزراعة (١٥ ٪ سنة ١٩٨٨) بالإضافة لذلك يمكن الإشارة الى وجود ميل نحو زيادة الانتاج المحلي الخام في مجال الخدمات، وانخفاض في فروع الصناعة منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٨ في الدول العربية (ملحق رقم ٢).

التقسيم وفق النسبة المئوية للقيمة الاضافية للانتاج سنة ١٩٨٨ يشير الى ان اسرائيل تتمتع بقيمة اضافية عالية في الانتاج في مجالات الميكنة، التجهيزات والنقل مقابل قيمة اضافية اعلى من مجالات الغذاء، المشروبات والتبغ لدى الدول العربية.

من خلال تقسيم التجارة على اساس الفروع المختلفة (ملحق ٥ و ٦) يمكن ان ندرك ان تقسيم الاستيراد سنة ١٩٨٨ للدول العربية واسرائيل لا يختلف بشكل واضح في فروع الميكنة، النقل والوقود.

مقابل ذلك نجد ان النسبة الخاصة بالاستيراد للمواد الغذائية بالنسبة للدول العربية تعتبر ضعف نسبة اسرائيل لتلك المواد، في مجال التصدير نجد ان الصادرات الاساسية للدول العربية هي النفط (٦٠ ٪ سنة ١٩٨٨) مقابل ذلك ان اساس الصادرات الاسرائيلية يتركز في البضائع في مجال الميكنة، النقل ومنتجات صناعية اخرى، اما نسبة صادرات الدول العربية في تلك المجالات فتعد اقل نسبيا من اسرائيل (ملحق ٦).

ان معدل التجارة بين الدول العربية وبعضها (بما في ذلك النفط) كما هو موجود في ملحق رقم ٧ يدور حول الـ ١٠ ٪ من اجمالي معدل التجارة مع بقية دول العالم تشير الى تلك النتيجة الى ان اساس تجارة الدول العربية ليس بينها وبين بعضها الاخر، بل مع دول اخرى بصفة اساسية ليست من الدول المجاورة مثل السوق الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية.

الخلاصة يبدو ان لاسرائيل تفوقا نسبيا في مجالات العلم والتكنولوجيا عن الدول العربية (نسبة صادرات اسرائيل في مجال العلم من اجمالي صادراتها تعتبر عالية بما يقارن بالدول العربية) كما انها تتمتع بتفوق ملحوظ بالنسبة للانتاج القومي الخام للفرد، اما في الدول العربية فهناك اتجاه نحو زيادة قطاع الخدمات وانخفاض قليل في القطاع الصناعي، وفي مجال الزراعة لم يكن هناك اي تغيير في نسبة توزيع الانتاج المحلي الخام من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٨ وبقي بنسبة ١٥ ٪ ومن خلال تلك النتائج يمكن ان نستخلص ان الدول العربية لا تزيد الانتاج الزراعي، كما انها ان لا تزيد ايضا الانتاج الصناعي، وعلى العكس تعمل على زيادة قطاع الخدمات.

وعلاوة على ذلك نجد ان الدول العربية التي تمتلك موارد النفط تعتمد على تلك الموارد في اقتصادها ولا تقوم بتطوير مجالات الانتاج الاخرى خلاف النفط.

بعد استعراض الخصائص الاقتصادية للدول العربية واسرائيل سنعرض في الجزء التالي اسلوب تمييز الصناعات ذات القدرة على تحريك التجارة من اسرائيل الى عدد من الدول العربية المتحدة ومن تلك الدول الى اسرائيل.

بلغ تعدد سكان الدول العربية عام ١٩٨٨، ١٣٩،٢ مليون نسمة بينما بلغ تعداد اسرائيل ٤،٤ ملايين نسمة، تبلغ مساحة الدول العربية ١٢،٢ مليون كيلومتر مربع، مقابل ٢١ الف كيلو متر مربع مساحة اسرائيل (ملحق ٢).

متر مربع مساحة اسرائيل (ملحق ٢) يشير الميزان التجاري لاسرائيل وجميع الدول العربية الى وجود عجز لاسرائيل يبلغ ٥،٤ مليارات دولار عام ١٩٨٨، ولاجمالي الدول العربية عجز ديون خارجية بلغ حوالي ٨ مليارات دولار في العام نفسه.

باستثناء المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة التي تتمتع بفائض تجاري نجد ان جميع الدول العربية تعاني من عجز تجاري (ملحق ٢). بلغت قيمة التصدير الاسرائيلي سنة ١٩٨٨ حوالي ٩،٦ مليارات دولار، بينما بلغت صادرات جميع الدول العربية ٩٠،٣ مليارات دولار في العام نفسه (يشمل ذلك النفط)، بلغت قيمة واردات اسرائيل عام ١٩٨٨ حوالي ١٢ مليار دولار (بما في ذلك وسائل القتال والنفط)، بينما بلغت واردات جميع الدول العربية ٩٨،٣ مليار دولار (بما في ذلك وسائل القتال)، اذا امعنا النظر في توزيع الصادرات والواردات للدول العربية وفق المناطق، نجد ان شبه الجزيرة العربية تصدر حوالي ٤٨ ٪ من بضائع لجميع الدول العربية (بما في ذلك النفط بصفة خاصة) وتستورد حوالي ٣٥ ٪ من البضائع، على الرغم من ان تعداد سكانها يبلغ حوالي ١٠ ٪ فقط من اجمالي عدد سكان العالم العربي (ملحق ٢).

يمكن ادراك الفجوة في القوة الاقتصادية بين اسرائيل والدول العربية عن طريق الانتاج القومي العام، بلغت قيمة الانتاج القومي العام الاسرائيلي سنة ١٩٨٨ - ٨،٦٥٠ دولار للفرد وذلك مقابل ١،٨٣١ دولار للفرد في المتوسط من الدول العربية (ملحق رقم ٣).

الفجوة في الانتاج العام للفرد بين اسرائيل والدول العربية الموجودة في شمال افريقيا تعد كبيرة جدا (٧٥٦ ٪) لصالح اسرائيل، وتعد تلك الفجوة اقل كثيرا من اسرائيل ودول شبه الجزيرة العربية (١٥٨ ٪ لصالح اسرائيل).

يشير التقسيم الفرعي للانتاج المحلي الخام بين الدول العربية الى ان الانتاج المحلي الخام ينبع بصفة اساسية من مجالات الصناعة والخدمات (٧٦ ٪ سنة ١٩٨٨ - بما في ذلك صناعة النفط والخدمات الحكومية)، وقليل من هذا

قيام تجارة

مع إسرائيل

قرار سياسي

يحدد خصائصها

امكانية تحريك التجارة بين اسرائيل والدول العربية - اسلوب البحث

شمل هذا العمل عدة مراحل لتقديم امكانية تحريك التجارة بين اسرائيل وجيرانها من الدول القريبة لدولة اسرائيل، ولانه لم تكن معطيات كافية عن لبنان، العراق والكويت تم اختيار الدول العربية التالية سوريا، مصر، الاردن، المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.

وفي المرحلة الثانية تم جمع المعطيات التجارية سنويا على مستوى الارقام الثلاثة SITC للدول العربية التي تم اختيارها ولدولة اسرائيل (احصاءات التجارة الدولية، الامم المتحدة ١٩٨٨).

وبعد ذلك تم اجراء فحص دقيق لجميع فروع الصناعة التي لم ترد في كشف التجارة، لا بالنسبة للدول العربية ولا بالنسبة لاسرائيل ولتكوين معيار العلاقة بين الميزان التجاري واجمالي التجارة لكل صناعة وضع الاساس التالي:

- يتم اعتبار معيار العلاقة لجميع الدول العربية سويا وليس لكل دولة على حدة، لان الهدف هو بحث امكانية التجارة مع جميع الدول المجاورة لاسرائيل وليس مع دولة واحدة معينة.

- التعامل مع الدول العربية المجاورة لاسرائيل كسوق واحدة وذلك مختلف عما قاله «رايان، و.مرهام، (١٩٨٧)» ووفقا لوجهة نظرهما يتم دراسة امكانية تحريك التجارة لكل دولة منفصلة عن الدول الاخرى عندما نتعامل مع الدول العربية كسوق واحدة فاننا

■ الدول العربية

الخمس المحيطة

باسرائيل تشكل

سوقا واحدة

■ صناعة النفط من

الصناعات الرئيسية

المرشحة لتحريك

التجارة وتدعيمها

■ التعامل مع الدول

المحيطة باسرائيل

كسوق واحدة ثم

المغرب العربي والخليج

العربية تمثل ٦,٣٪ من إجمالي صادرات تلك الصناعات، مقابل ٢٤,٦٪ من إجمالي واردات تلك الصناعات نفسها للدول العربية وتمثل امكانية تحريك التجارة من الدول العربية الى اسرائيل ٨٣,٨٪ من إجمالي واردات اسرائيل من تلك البضائع، مقابل ٣,٩٪ من إجمالي صادرات العربية من تلك البضائع.

لكن اذا لخصنا الجدولين ٣ و ٤ لنصل الى تصور لاجمالي امكانية تحريك التجارة بين اسرائيل والدول العربية ونجد ان إجمالي امكانية تحريك التجارة يصل الى ٣,٢ مليار دولار وهو ما يمثل ١٣٪ من إجمالي التجارة الاسرائيلية، مقابل ٣,٧٪ فقط من إجمالي تجارة الدول العربية، واذا اسقطنا مجموعة الصناعات التي تعد قابليتها لتجارة حدود منخفضة لن نجد فرقا كبيرا عن قيمة امكانية التجارة التي عرضت قبل ذلك، وهو ما يقدر بحوالي ٣ مليارات دولار.

الخلاصة

• حاول هذا البحث باسلوب علمي يختلف عما اتبع في ابحاث سابقة ان يقيم معدل التجارة الممكنة بين اسرائيل وخمس دول عربية مجاورة كقاعدة نظرية للتجارة بين دول كانت معادية في الماضي، تم استخدام نظرية توحيد الجمارك التي تصور التبعات الاجتماعية والاقتصادية السابعة من اتفاقيات الامتيازات التجارية بين عدد من الدول وفق هذه النظرية يؤكد «فيمر» (١٩٥٠) على عنصر الانتاج ويدعي ان تكوين التجارة تحسن من مستوى الربح، بينما عملية تحريك التجارة تضر بمستوى الربح، ومقابل ذلك يعرف «ميد» (١٩٥٥) و«ليبسي» (١٩٧٠ - ١٩٦٠ - ١٩٥٧) عنصر المستهلك ويدعيان ان تحريك التجارة يمكن ان يلحق الضرر بالربح، ولكنه بالتأكيد يمكن ان يؤدي الى زيادته.

• دون اي علاقة بمدى تأثير تحريك التجارة على الربح تم استعراض اعمال سابقة حاولت تقييم امكانية التجارة بين دول كانت معادية في الماضي ويقول «اراد» و«هيرش» ١٩٨٢ ان تكوين تجارة بعد جزء واحد من مرحلة توسيع التجارة التي تبدأ فقط على المدى البعيد منذ لحظة التوقيع على اتفاق السلام ومقابل ذلك يدعون ان تحريك التجارة يبدأ على المدى القصير عندما تكون تكاليف النقل بين الدول التي كانت معادية في الماضي اقل من تكاليف النقل بين بقية دول العالم.

• اسلوب البحث لتقدير امكانية التجارة في هذا البحث يهدف الى قياس امكانية تحريك التجارة فقط ويضم هذا الاسلوب بعض اسس وهي

نفترض ان هناك تجارة بين الدول العربية وبعضها البعض، وبعد ذلك فقط تنتقل التجارة في اتجاه اسرائيل، وعندما نتعامل مع امكانية التجارة مع كل دولة عربية على حدة، فاننا نفترض ان الدول العربية تفضل نقل التجارة الى اسرائيل عن تحريك التجارة الى دولة عربية مجاورة اخرى على سبيل المثال نفترض ان لاسرائيل فائض واردات مليون دولار.

وللاردن فائض واردات مائتي ألف دولار

ولمصر فائض صادرات مليوني دولار

وفق اسلوب «رابان» و«مرهام» ١٩٨٧، لن يكون هناك تحريك للتجارة بين اسرائيل والاردن، لكل منهما فائض واردات، ولكن سيكون تحريك التجارة من مصر لاسرائيل بحجم مليون دولار، وفق اسلوب التعامل مع الدول العربية كسوق واحدة وسيكون تحريك التجارة من مصر لاسرائيل ثمانمائة ألف دولار فقط لان مصر ستفضل اولا تحريك التجارة الى دولة عربية كالاردن، يمكن مهاجمة اسس كل من الاسلوبين، ولكن يمكن القول بالتاكيد (نرى ذلك مع نموذج) ان اسلوب التعامل مع الدول العربية كسوق واحدة هو الاسلوب الادنى لاختيار امكانية تحريك التجارة لاسرائيل مع الدول العربية.

وفي المرحلة الثالثة من العمل تم توحيد معطيات الواردات والصادرات للدول العربية التي وقع عليها الاختيار (التبادل معها كسوق واحدة) وبعد ذلك تم وضع معايير العلاقة بين الميزان التجاري وإجمالي التجارة لكل صناعة.

والجدير بالذكر ان معيار العلاقة بين الميزان التجاري وإجمالي التجارة لا يحدد امكانية تكوين التجارة، بل يحدد فقط امكانية تحريك التجارة وربما يستطيع الإشارة قليلا الى امكانية توسيعها اذا استخدمنا الرموز التي تم عرضها فيما سبق نجد

يشير الى معيار العلاقة بين الميزان التجاري وبين إجمالي التجارة للصناعة في اسرائيل يشير الى معيار العلاقة بين الميزان التجاري لجميع الدول العربية (سوريا، مصر، الاردن، المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة) وبين إجمالي تجارة تلك الدول في الصناعة.

ان زيادة تحريك التجارة تعتبر جزءا عاليا نسبيا بالنسبة لإجمالي اسرائيل مقابل نسبة من إجمالي تجارة الدول العربية (وبصفة خاصة) نتيجة تأثير تجارة النفط. امكانية تحريك التجارة من اسرائيل الى الدول العربية تمثل ٢٢,٥٪ من إجمالي الصادرات للعالم كله وتمثل امكانية تحريك التجارة من الدول العربية الى اسرائيل ٧٪ من إجمالي الواردات الاسرائيلية من العالم كله، مقابل ٢,٥٪ من إجمالي صادرات الدول العربية للعالم كله.

اذا معنا النظر في نسبة امكانية التجارة من إجمالي معطيات التجارة لمجموعة البضائع يمكننا ان ندرك وجود ظاهرة مشابهة، امكانية تحريك التجارة من اسرائيل للدول

- ١ - يحدث تحريك التجارة بين الدول فقط بالنسبة للانتاج الموجود، المقصود هنا على المدى القصير فقط، وان يكون لدولة فائض استيراد وللأخرى فائض تصدير
- ٢ - للصناعات التي تتمتع بعملية تصدير عالية فرصة أفضل لتحريك التجارة
- ٣ - تمثل الدول العربية الخمس التي تم اختيارها سوقاً واحدة وتمثل دولة إسرائيل سوقاً ثانية
- ٤ - توجد صناعات ذات قابلية عالية وصناعات لها قابلية أقل لتجارة الحدود بين دول متجاورة (بسبب تكاليف النقل المنخفضة)
- يتضح من خلال نتائج البحث ان اجمالي امكانية تحريك التجارة من اسرائيل للدول العربية الخمس (مصر، الاردن، المملكة العربية السعودية، سوريا، دولة الامارات العربية المتحدة) يبلغ حوالي ٢.٢ مليار دولار وهو ما يمثل حوالي ٢٢٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية، الصناعات الرئيسية المرشحة لتحريك التجارة هي اللحوم ومنتجاتها، المنتجات الغذائية المختلفة، الاسمدة، والمنتجات الكيماوية، المطاط، منتجات النسيج والملابس، الادوات ومكينات الصناعة (مولدات) اجهزة الكترونية وطبية، تجهيزات الاتصالات و اجزاء الطائرات
- يبلغ اجمالي امكانية تحريك التجارة من الدول العربية الخمس السابق ذكرها الى اسرائيل حوالي مليار دولار، وهو ما يمثل ٧٪ من اجمالي الواردات الاسرائيلية
- تعتبر صناعة النفط من الصناعات الرئيسية المرشحة لتحريك التجارة من الدول العربية الى اسرائيل وتدعيمها لتلك النتيجة نجد في البحث ان مصر قد باعت لاسرائيل نفطاً فور التوقيع على اتفاقية السلام عام ١٩٧٨
- خلاصة اجمالي امكانية تحريك التجارة بين اسرائيل والدول العربية تشير الى انه وصل الى حوالي ٣.٢ مليارات دولار، وهو ما يمثل ١٣٪ من اجمالي التجارة الاسرائيلية مقابل ٣.٧٪ فقط من اجمالي التجارة بالنسبة للدول العربية.

الخلاصة

ان هذا البحث لا يزعم بان اتفاق سلام لدول الشرق الاوسط سيؤدي على المدى القصير الى تحريك تجارة حوالي ٣.٢ مليارات دولار بل الهدف هو الاشارة الى معيار اقتصادي تام لامكانية تحريك التجارة، بالشكل الذي لا يكون فيه اي تداخل بينه وبين العناصر السياسية وبالشكل الذي لا توضع معه قيود تجارية مختلفة، بالإضافة لذلك تجدر الاشارة الى ان قيمة ٣.٢ مليارات دولار لا تعبر عن معدل التجارة الممكنة في مجال الخدمات وليس اجمالي توسيع التجارة الذي سيحدث بسبب حدوث تغيرات في صور الانتاج وتغيرات في صور الاستهلاك والتجارة وحدوث ارتفاع في مستوى المعيشة

تزامن بين ممارسة عرفات سلطاته وتوقيع سوريا

ويقول خبراء التسليح ان عشرة من بلدان المنطقة لديها قذائف باليستية قليلة للتشغيل وان مدى التشغيل يمتد في الغالب لمئات الاميال. وتعد القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية من الاخطار الماثلة في المنطقة.

ويشير مشهد الثالث عشر من سبتمبر الجاري في حديقة البيت الابيض الى ان زعماء المنطقة، الواقعة على مفترق الطرق بين ماض قريب تتعاطف فيه ترسانات السلاح، ومستقبل يحيد على نزاع التسليح، يفضلون الخيار الاخير. وبعد الرئيس اميركي السابق جورج بوش الاب الحفيظ لتهدئة سباق التسليح في الشرق الاوسط بمبادرته الشهيرة في مايو ١٩٩١ والتي نصت على ضوابط لتصدير السلاح التقليدي وقيود على الصواريخ التي تساهم في ترسانات اسلحة الدمار الشامل، وتجميد اني، يلحقه خطر في المستقبل، على صواريخ سطح - سطح في المنطقة وحظر انتاج مواد التسليح النووي.

ورغم هذا كله استمر سباق التسليح في المنطقة وكان السلاح، وهذا هو التناقض الصارخ، في معظمه اميركي المصدر.

يعمل البريطانيون مهلة لا تتجاوز العامين لسلام عرفات - رابين لينجز مهمته التاريخية. الاقتلاع، الاستبعاد المتبادل، او ما يسمى Mutual Exclucivity بين المشروعين الفلسطيني والاسرائيلي على رقعة مشتركة وضيقة هي فلسطين التاريخية. لا فلسطين الثوراتية، توطئه لتحقيق التناغم السيلسي في منطقة الشرق الاوسط.

قوة الدفع باتجاه تحقيق هذا الهدف تتلخص في ادراك عالمي لعجز النظام (او الانظام) الدولي عن تحمل النفقات الباهظة للصراعات الاقليمية.

المنطقة الاكثر تسليحا

واذا كانت كلفة الصراعات تثقل كاهل العالم بشكل عام فهي تثقل كاهل الشرق الاوسط بشكل خاص فالمنطقة اليوم وبعد اكثر من عشرين عاما من محادثات الكيلو ١٠١، بين المصريين والاسرائيليين، والتي جاءت هي الاخرى بعد اكثر من عشرين عاما من مفاوضات رودس بين العرب والاسرائيليين، لاتزال معسكرا مسلحا حسب تعبير البروفسور عبدالعزيز سيد مدير قسم دراسات السلام وحل الصراعات بالجامعة الاميركية في واشنطن والدكتور هنري كيني الخبير الاميركي في الرقابة على التسليح. فلذا اتخذنا نصيب التسليح من الناتج القومي العام معيارا لتبين لنا ان بين بلدان الشرق الاوسط ثمانية من اكبر عشرة في العالم من حيث الانفاق على السلاح وثلاثة من بلدان الشرق الاوسط هي مصر واسرائيل وسوريا يملك كل بلد منها من الدبابات اكثر مما تملك بريطانيا وفرنسا معا.

كما ان واحدا من كل اربعة عمال صناعيين في اسرائيل موظف في صناعات الدفاع وتملك دولة عربية الان ما يزيد عن ستين يوما من المواد الحربية الاحتياطية، وهي كمية تفوق ما كان متوفرا لمنظمة حلف شمال الاطلسي في ذروة الحرب الباردة.

فترة عامين للسلام

يبقى هذا التناقض بارزا ومستعصيا على الفهم اذا وضعنا الاحداث في المنطقة عبر السنوات الثلاث الاخيرة سياتي تبسيطيا احادي الخط يتجاهل تشعبها المرهق لكن نظرة اشمل تظهر العدوان العراقي الغاشم على الكويت كمبرر لاجراءات الامن الباهظة الكلفة التي تحملتها الدول الخليجية من الشرق الاوسط

وصحيح ان الخطر العراقي وما يترتب عليه يقع بكامله خارج نطاق الصراع العربي - الاسرائيلي. رغم صواريخ صدام المحشوة بالحمى التي وجهها لاسرائيل، لكن ازالة اسباب التوتر الناشئة عن الصراع العربي - الاسرائيلي من شأنها اضعاف اليات العسكرة والاحتراق belligerence في المنطقة بكل انصافها

واذا كان البريطانيون على لسان عدد من ابرز خبراء الاستراتيجية في مجلة «الايكونوميست»، الاسبوعية المحترمة، يعطون للسلام الفلسطيني - الاسرائيلي عامين لكي يتم تكريسه نهائيا او يسقط للابد فان اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل يعطي لنفسه ولشريكه ياسر عرفات فترة من ثلاثة الى اربعة اشهر لاثبات نجاح المشروع السلمي.

وعندما يتحدث رابين عن جهود انجاح السلام فهو يشرك معه العرب الذين وقعوا والذين لم يوقعوا على اتفاقات السلام، او بتعبير الرئيس المصري الراحل انور السادات الذين قالوا نعم والذين قالوا لا على اعتبار ان ما يقرره اصحاب «نعم، يسري طوعا او كراهة - على اصحاب «لا،

انقاذ غزة بدل إغراقها!

لا يتوقع رابين، ولا غيره، تفكيك ترسانات السلاح في الاشهر الثلاثة لكنهم يتوقعون تثبيت الاتفاق غزة - اريحا وخاصة في منطقة غزة التي سبق ان تمنى رابين علانية ان يراها تفرق في البحر والتي يدعو الناس (في جميع انحاء العالم) الان للمشاركة في انتشالها من وهدة الفقر والعنف.

يسكن غزة سبعمائة وخمسون الف فلسطيني يسرى رابين ان مشاكلهم التحدي الحقيقي للسلام، فيما لا تمثل اريحا، حسب كلامه، الا رمزا. الى اي شيء ترمز اريحا؟ لم يجدد رابين فهو مختلف مع عرفات، لو اكتفينا بقراءة سطحية لتصريحات الاثنين، حول المسار المستقبلي للوجود السياسي الفلسطيني في فلسطين. ولكن المغزى المؤكد

تسعون يوماً تغير منطقة الشرق الأوسط

اذن فالمرحلة الحالية او الاثنا عشر اسبوعا التي ينتقل خلالها عرفات من مقره في تونس الى مقره في (على الأرجح) اريحا هي مرحلة حشد التأييد السياسي العربي والدولي للاتفاق، بما في ذلك الاستكشاف المبني لنوايا واستعدادات الدول المرشحة لتقديم معونات مالية واذا كان عرفات قد اشار اليها بشكل مبهم عندما قل ان الاتفاق يحظى باهتمام اميركا وروسيا واوروبا والعرب فقد كان رابين اكثر تحديدا عندما اشار بالنسبة الى المنطقة العربية الى الدول المنتجة للنفط، كما اشار الى اليابان.

ضبط الصراع الفلسطيني

المهمة الثانية التي سيتعين على عرفات انجازها قبل ان ينتقل الى داخل الارض المحتلة (او المحررة حسب وجهة النظر) هي وضع ضوابط لخلافه مع حماس وما يليها في الامة من الفصائل الفلسطينية المعارضة - وليس الهدف من ضبط الفصائل الفلسطينية هو منع الصراع مع حماس من تحويل عرفات الى شرطي اسرائيلي لكنه ايضا تكييف لالية الانتفاضة كقوة دفع لاستمرار التحرك باتجاه استكمال الحكم الذاتي الفلسطيني والصعود به الى كونه رالية مع الاردن بعد العام ١٩٩٧، اذ انه من المؤكد ان الحركة الشعبية الفلسطينية ستظل مطلوبة ومرغوبة من قبل عرفات لكنه لن يكون قادرا على تحمل دية اسرائيل واحد بعد ان ينتقل الى داخل فلسطين.

واذا كانت مرحلة السلام مع اسرائيل سوف تفرض تغيير طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية بما يناسب دورها الجديد فان قسما كبيرا من التغيير قد يحدث في هذه الاشهر الثلاثة بحيث لا تنتهي الا والمنظمة غير المنظمة وعرفات وغير عرفات.

لاريجا ضمن عنوان العلاقة الجديدة هو حتمية الامتداد من القطاع الى الضفة وباتجاه الاردن.

نهاية السنة

رابين ليس الوحيد الذي يضرب موعدا مع التاريخ بعد ثلاثة اشهر، فقد فعل مثله عرفات ومبارك. حدد عرفات لنفسه ١٢ اسبوعا (ثلاثة اشهر) يتوجه بعدها - عبر مصر او الاردن - الى غزة او اريحا لممارسة صلاحياته، وللاعداد لانتخابات بعد تسعة اشهر من التصديق على الاتفاق. مبارك هو الآخر حدد نهاية العام الحالي (ثلاثة اشهر من الان) للتوصل الى اتفاق سلام بين سوريا واسرائيل، يوقع على الأرجح في القاهرة ولان سوريا لا تترك حاصنا خسرا ابدا فان مهلة الثلاثة اشهر هي فيما يبدو الزمن الذي ترتنيه كافة اطراف لعبة السلام الحالية لاثبات جدواها. في منطقة المواجهة المباشرة بين اكثر الاطراف تورطا في الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

الاتفاق هو الاساس

هذه الاشهر الثلاثة ما الذي يمكن ان يتحقق خلالها لكي يصبح بالامكان مواصلة التحرك قدما.

ان الهدف الاستراتيجي لسلام الشرق الاوسط اذا اطلتنا على المنطقة من منظور عالمي هو الانتقال من الاتفاق على السلاح الى الاتفاق على التنمية.

ولكن هذا هدف لا تكفيه ثلاثة اشهر الاشهر الثلاثة تتحدد مهمتها من خلال فهم اوضح لطبيعة المرحلة التي تليها وهي الانتخابات التي حدد لها عرفات تسعة اشهر من توقيع الاتفاق والمفهوم من كلام عرفات انه سيقضي الاشهر الثلاثة خارج فلسطين.